شهد هذا المجلس اشتراك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (١٢ عضوا) بعد ان كانت ترفض في البداية مبدأ المشاركة . وبعد أن شاركت في دورتين سابقتين بشكل رمزي من خلال ممثل واحد. وقد قبلت الجبهة الشعبية المشاركة في أعمال المجلس دون ان تصر على ضرورة موافقة المجلس على برنامج حد أدنى كانت قد طرحت نقاطه اكثر من مرة في محادثات الكواليس . وقد قالت الجبهة في بيانها السياسي المقدم الى المجلس « ان مشاركة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأعمال الدورة التاسعة اشتراكا غير رمزي لا يعني ان كل الاسباب التي كانت تحول دون مشاركتنا الكاملة في الدورات السابقة قد زالت ، وان كل ما ننادي بـه قد تحقق ... اننا نشارك مشاركة غير رمزية لنرفع وبقوة من خلال هذا المجلس صوت الجماهير » . كذلك شهد هذا المجلس اشتراك جبهة التحرير العربية (٨ اعضاء) بعد أن كانت ترفض هي أيضا مبدأ المشاركة متمسكة بوجهة نظرها في « قومية المعركة » معتبرة ان المجلس الوطني واللجنة التنفيذية تعكسان ممارسة قطرية مرفوضة من قبلها . وقالت في مذكرة قدمتها للمجلس « لان نبهت احداث أيلول اصحاب النوازع القطرية الى استحالة مواجهة شمول التآمر الا عن طريق التعبئة القومية ، فانها ابرزت من جهة ثانية ضرورة مشاركة القوى القومية في حماية الجماهير الفلسطينية في وجه هجمة الرجعية والعمالة ، واهمية مشاركة هذه القوى في مؤسسات النضال الفلسطيني ذات الطابع القطري بقصد التفاعل والتصحيح من الداخل ، ومن هنا نمت قناعة جبهة التحرير العربية بضرورة مشاركة تنظيمها الفلسطيني بالمجلس الوطني » .

٢ — ارتفع في هذا المجلس مستوى تمثيل الاتحادات والنقابات الفلسطينية من عشرة مندوبين الى خمسة وعشرين مندوبا . وكان وراء هذه الزيادة نوع من الاتفاق بين الاطراف المعنية على اهمية الدور الذي بدأت تلعبه النقابات كاطار من اطارات تنظيم الشعب الفلسطيني .

٣ — اما بالنسبة للعناصر المستقلة فقد مثلت في المجلس ظاهرة متناقضة . فمن جهة اولى شاركت في اعمال المجلس عناصر مستقلة تمثل تيارات لم تكن سابقا موجودة بداخله (مستقلو غزه) . ومن جهة ثانية رفضت عناصر مستقلة بارزة عضوية المجلس ، محتجة على اسس تشكيله ، بعد أن كانت قد طالبت بأن يتشكل المجلس بغالبية من المستقلين وليس من المنظمات الفدائية . واعلنت هذه العناصر رفضها ببيان معلل (يحيى حموده — نمر المصري — عبدالخالق يغمور) كذلك اتخذ عبد المحسن قطان موقفا مشابها بصورة منفردة .

٤ — وقد جاء الموقف الذي اعلنته داخل المجلس منظمتان فدائيتان هما الهيئة العاملة لتحرير فلسطين (عصام السرطاوي) ومنظمة فلسطين العربية (احمد زعرور) بالاندماج في حركة فتح ليقدم صورة عملية عن بعض النتائج التي ولدتها معركة ايلول . وبالاضافة الى ذلك فان جبهة النضال الشعبي (بهجت ابو غربيه) كانت قد اعلنت دمج قواتها العسكرية مع قوات العاصفة. وقد كان من نتائج هذه المواصفات انها أضفت جوا من الايجابية على مناقشات المجلس ، اذ كان ملاحظا فيه رغم بعض التوترات التي تم القفز عنها بسرعة ، ان اجواء الحساسية السابقة قد خفت بشكل ملحوظ ، خاصة فيما يتناول علاقات المنظمات مع بعضها بعضا ، واستعداد هذه المنظمات لنوع من العلاقات التنظيمية ، كان الوصول اليها في السابق صعبا الى حد ما . فما هي المحاور التي تركز حولها نقاش المجلس ؟ يمكن حصر اربعة اتجاهات سادت هذه المناقشات ، بغض النظر عن الثقل الذي مثلته كل واحدة منها .

الاتجاه الاول مثلته حركة فتح (لم تقدم فتح الى المجلس الوطني اي وثيقة مكتوبة) ، وركز هذا الاتجاه على قضية « الالتزام » ، واعتبرها اساسا لاي نتيجة يخرج بها المجلس ، مؤكدا ان عدم الالتزام كان العلة الاساسية التي اضعفت من متانة التلاحم الفلسطيني في ميدان الحركة العملية . وقد ترجمت فتح اصرارها على قضية الالتزام بأن طرحت على المجلس ان يتبنى على صعيد العلاقات احدى صيغتين : تدعو الصيغة الاولى الى تشكيل اللجنة التنفيذية من مجموعة من المنظمات المنسجمة سياسيا لتتولى قيادة العمل الفلسطيني ، على ان تلعب الفصائل الاخرى دور المعارضة الموضوعية والبناءة بعيدا عن التشهير والاتهام . اما الصيغة الثانية فتدعو الى تشكيل اللجنة التنفيذية من ممثلين عن كافة المنظمات الاساسية شرط تعهد الجميع بالالتزام في كل ما يصدر عن المجلس او عن اللجنة التنفيذية من قرارات . اما على الصعيد السياسي فقد